



فراغ السلطة

محمد سيد رصاص *

خلال ربع قرن مضى، حصل فراغ في السلطة في بلدان عديدة: صومال ما بعد محمد زياد بري (1991)، أفغانستان ما بعد محمد نجيب الله (1992)، وليبيا ما بعد معمر القذافي (2011).

عاد الصومال مع انهيار الديكتاتور العسكري إلى وضعيته التي كان عليها مع استقلال 1960 لما جرى تركيب وحدة بين الصومال الإيطالي والصومال البريطاني، حيث في نطاق الأخير تم تأسيس «جمهورية أرض الصومال» بالشمال في 18 أيار 1991 بعد أربعة أشهر من سقوط حكم زياد بري. كان الانقسام القبلي - الجهوي سبباً في تشتت المعارضة الصومالية طوال حكم زياد بري (منذ 21 أكتوبر 1969) حيث كانت «الحركة القومية الصومالية» في الشمال تخوض كفاحاً مسلحاً بدءاً من عام 1988، وتستند إلى قبيلة إسحق ذات الغالبية بالصومال الشمالي عند خليج عدن، فيما «المؤتمر الصومالي المتحد» يسيطر في الوسط حتى التخوم الشمالية للعاصمة مقديشو، وفي الجنوب عند الحدود الكينية حتى كسمايو كانت (الحركة الوطنية الصومالية). بعد سقوط زياد بري يوم 27 كانون ثاني 1991 مباشرة جرى تعيين «علي مهدي محمد» وهو من «المؤتمر»، رئيساً للصومال، ولكنه لم يتم الاعتراف به من الشماليين والجنوبيين واقتصرت سلطته على العاصمة ومحيطها ثم أزيح. حتى عام 2015 لم تستطع أي سلطة في مقديشو أن تمتد ليس فقط على كل الصومال بل عجزت عن الامتداد إلى كامل الصومال الأوسط والجنوبي، أي «الصومال الإيطالي»، حتى عندما أنت القوات الأميركية في عامي 1992 و1993، كما عجزت «المحاكم الإسلامية» لما وصلت لسلطة مقديشو في حزيران 2006، ثم عجز الاثيوبيون بعد غزؤهم للصومال في الشهر الأخير من عام 2006، ومن بعدهم «قوات حفظ السلام الأفريقية» الذين ساندوا البرلمان الموقت الذي انتخب رئيساً، في عام 2009 باجتماع جيبوتي، هو الزعيم

المنشق عن «المحاكم» شيخ شريف أحمد، عن الوصول إلى سلطة هي أبعد من تخوم مقديشو. في الصومال عام 2015 هناك أكثر من جغرافيتين - سياسيتين أبعد من نطاق «الصومال البريطاني» وذاك «الإيطالي»، مع ملاحظة أن «جمهورية أرض الصومال» هي تحت سلطة واحدة منذ 1991. كان الديكتاتور، وهو قد أتى بعد اضطرابات وتزعزع الحكم البرلماني المدني طوال تسع سنوات أعقبت استقلال 1960، لاصقاً لمجموع الصومال، وعندما انهار تفكك وانهار البلد معه. وكان تفككه إلى أكثر من الجزئين عندما كان الإيطاليون والبريطانيون يقسمون الصومال (تنازل الإيطاليون عن الصومال للندن عام 1950 رسمياً وهم كانوا قد فقدوه حربياً خلال الحرب العالمية الثانية)، ثم سلمه البريطانيون موحداً للصوماليين عام 1960. في أفغانستان كان انهيار الحكم الشيوعي في 16 نيسان 1992، بعد أن صمد الشيوعيون الأفغان في السلطة لوحدهم مدة ثلاث سنوات وشهرين بعد اكتمال انسحاب القوات السوفياتية، مدخلاً إلى انهيار وحدة «المجاهدين» التي ظلت قائمة في حربهم ضد الحكم الشيوعي (منذ 27 نيسان 1978) وضد الوجود العسكري السوفياتي (منذ 27 كانون أول 1979). سيطر أحمد شاه مسعود على العاصمة كابول، وهو القائد العسكري في «الجمعية الإسلامية»، في سباق كالجري الأولمبي مع زعيم «الحزب الإسلامي»، أي قلب الدين حكمتيار. كان حكمتيار وشاه مسعود من خلال شخصيهما ومن خلال تنظيميهما عماد المقاومة الأفغانية ضد السوفيات والشيوعيين المحليين. كما انقسم الشيوعيون المحليون عام 1973 بين جناحين، أي «خلق = الشعب» و«بارشام = الراهب»، ثم توحدوا في شباط 1978 ثم انقسما من جديد في تموز 1978، فإن الإسلاميين انقسموا أيضاً عام 1978 بين «الجمعية الإسلامية» و«الحزب الإسلامي». كان الانقسام الشيوعي والإسلامي مبنياً كقاعدة اجتماعية للتنظيمات على أساس قومي: بين باشتون (42% من السكان) وطاجيك (27%). في عام 1980 انقسم «الحزب الإسلامي» بين



في ليبيا والصومال قاد سقوط الديكتاتور إلى تفكك الأجزاء الجغرافية التي دمجت يوم الاستقلال (أف.ب)

حكمتيار، المستند إلى باشتون العاصمة كابول (غالبية سكانها من الطاجيك) وإلى باشتون ولاية قندوز الشمالية (عشيرة غيلزاي الشمالية) وإلى باشتون مناطق الجنوب، وبين يونس خالصي وجلال الدين حقاني المستندان إلى عشيرة غيلزاي الشرقية الباشتونية عند مدينة جلال آباد وبالذات فرع «خوجيان»، وهو الأكبر بين غيلزاي الشرق. كان الغزو السوفياتي عام 1979 ترجيحاً لجناح «بارشام»، حيث تم قتل الرئيس الأفغاني الشيوعي من جناح «خلق» حفيظ الله أمين والإتيان من تشيكوسلوفاكية بزعيم «بارشام» الأكثر ولاء للسوفيات ببارك كارمال قبل أن يستبدل بمحمد نجيب الله عام 1986. بين عامي 1992 و1996 اشتعل الصراع المسلح بين حكمتيار وشاه مسعود. ولم يستطع حليف باكستان، أي حكمتيار، السيطرة على

العاصمة الأفغانية، لذلك اخترعت رئيسة الوزراء الباكستانية بنازير بوتو حركة «طالبان» في عام 1994، وكانت باكستان قد شعرت بالمصلحة في دخول التنافس مع إيران وتركيا للسيطرة على بقايا السوفيات من الجمهوريات الإسلامية السوفياتية السابقة، وبالذات في أن يكون الساحل الباكستاني مصباً عبر أفغانستان لأنبوب الغاز التركمانستاني، لا إيران ولا تركيا. عندما سيطرت «طالبان» على كابول في أيلول 1996، وأسقطت الرئيس برهان الدين رباني، المدعوم من شاه مسعود، لم تستطع تجاوز مناطق الباشتون في الجنوب والشرق والشمال في سيطرتها، فيما قام مسعود، مع الزعيم عبد الرشيد دوستم من الأوزبك (9%) ومع «حزب الوحدة الإسلامية» الشعبي المستند إلى شيعة الهزارا (9%)، بتشكيل «تحالف الشمال» لمواجهة

القدس عروس خيانتكم

زهير اندراوس *

الإسلامية الراشدة، بحسب تعبيره. لا يا شيخ، نريد فلسطين، كل فلسطين، دولة عربية، ديمقراطية وعلمانية.

علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان، التأكيد والتشديد على أن مشروع الصهيونية لتهود القدس وفصلها عن محيطها الفلسطيني - العربي، يسير بوتيرة عالية في ظل صمت عربي وإسلامي مُريب، مُخزٍ، مهين ومذل. نقولها بآلم ومرارة شديدين بأن العرب مُنشغلون في تطبيق نظرية النازي هتلر الذي قال إنني أتكلم على العرب في أن يقتلوا بعضهم بعضاً، ولكي لا تدخل في متاهة التطبيع أو التضبيب (من ضبع) مع الكيان الاستعماري، المُسمى إسرائيل، نربأ عن الدخول في النقاش الدائر اليوم فيما إذا كانت زيارة القدس المحتلة تدخل في إطار التطبيع مع دولة الاحتلال. مع ذلك، أو على الرغم من ذلك، نقول وبصوت عال: أصحاب رؤوس أموال من الوطن العربي يقومون بشراء أندية كرة القدم في أوروبا بمئات ملايين الدولارات، ويصرفون الأموال الضخمة من أجل ذلك، لا ضرر في هذه الخطوة، ولكن يحق لنا أن نسأل هؤلاء الأثرياء العرب وغيرهم: لماذا لا يُقدّمون شيئاً للشعب الفلسطيني، الذي يئن تحت نير الاحتلال؟ لماذا لا نسمع عن الأثرياء العرب الذين يعملون على منع صهاينة الدولة العبرية وخارجها من تهويد مدينة القدس المحتلة؟ نسأل هذا السؤال في ظل التصريحات الإسرائيلية الرسمية العلنية بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، تُورد هذه الأمور ونحن نتابع عن كثب، كيف تقوم الجمعيات الصهيونية الاستيطانية بشراء البيوت

السؤال ليس بريئاً بالمرة: ماذا ستفعل الأمة الإسلامية في حال أقدم الصهاينة مزة أخرى على إحراق الأقصى في القدس؟ للتذكير: في 21 من شهر آب (أغسطس) 1969 عندما قام يهودي مُتطرف بإحراق المسجد الأقصى، قالت غولدا مائير، رئيس وزراء حكومة العدو: لم أتم ليلتها وأنا أتخيل العرب سيدخلون إسرائيل أفواجا من كل صوب، لكني عندما طلع الصباح ولم يحدث أي شيء أدركت أنه باستطاعتنا فعل ما نشاء، فهذه أمة نائمة. في المقابل، أطلق الشعب السرمدي، أي رئيس الدولة العبرية الأسبق، شمعون بيريز، تصريحاً خبيثاً قال فيه إن الطريقة المثلى لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو اللجوء إلى الرياضة على مختلف أشكالها وأجناسها، لأن الرياضة، وفق منطق الرئيس الإسرائيلي، (الذي يتفاخر ويتباهى بمناسبه أو بدونها بأنه أقام القرن الذري في ديمونا) هي الأسلوب الأنجع لتقريب القلوب بين أبناء الشعبين. هكذا هو بيريز، تُعلب مُتخف بلباس حمل، ولا تعرف حتى الساعة ماذا قال هذا الصهيوني الحاقد، مُنفذ مجزرتي قانا في لبنان، لأصدقائه العرب في اللقاء الذي عُقد مؤخراً في العاصمة الأردنية، عمان، ولكي نضع الأمور في نصابها الصحيح، نقول ونجزم إن القدس هي قضية وطنية وقومية بامتياز، ولا تقتصر على الأقصى أو القيامة، إنها عربية مئة في المئة، ونعتقد أن هذا هو المكان والزمان للرد على نائب رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، الشيخ كمال خطيب، الذي أكد في تصريح علني أن القدس ستكون عاصمة دولة الخلافة

”

هن السذاجة أن نعتقد بأن هناك أزمة بين واشنطن وتك اييب حول البناء في القدس المحتلة

“

يشمل في ما يشمل هدم المباني العبرية، فرض الضرائب الباهظة على المقدسين المرابطين على أرض الآباء والأجداد، وأساليب أخرى من إبداع الفكر الصهيوني الضاغق والناقم. السكان العرب في القدس بحاجة إلى دعم مالي ومعنوي على حد سواء، لا عن طريق البيانات التي لا تُساوي الحبر المكتوبة فيه، إنما بحاجة إلى آليات عملية لوقف مسلسل التهجير والتطهير العرقي في القدس. نحن بحاجة إلى مشاريع اقتصادية بأموال عربية لصند العدوان الإسرائيلي، لأن المادّة في زمن العولمة باتت القضية الرئيسية لمحاربة الأطماع غير المحدودة للصهيونية ولزبائنتها. كما أنه من الأهمية بمكان الإشارة، إلى أن الادعاءات العربية الموجهة بأن للقدس شعباً يحميها هي ادعاءات أكل الدهر عليها وشرب، وحتى لا تصل إلى نقطة اللا عودة، يجب تجديد رؤوس الأموال العبرية لدرء هذا الخطر المحدق بالأمة العربية بشكل عام، وبالشعب الفلسطيني بشكل خاص، وبما أن سلطة أوسلو-ستان، التي تعتبر التنسيق الأمني

والذم في قدس أقداسنا بدعم سخّي من الثري اليهودي، أيرفين موسكوفيتش، الذي لا يالو جهداً في تخصيص المبالغ الخيالية من أجل تحقيق الهدف، هم يفعلون، ونحن نقف موقف المنفرج، وكان الأمر لا يعنيننا، هل سمعتم عن ثري عربي قام بمبادرات اقتصادية أو إنسانية في القدس المحتلة؟ نحن لا نتحدث عن الأنظمة العبرية الرسمية، التي تغطّي في غرفة العناية المُكثفة، ولا نتحدث عن الأنظمة الإسلامية، التي تنتظر الإعلان رسمياً عن وفاة النظام الرسمي العربي لتحل مكانه، إنما نتحدث عن مبادرات خاصة لأثرياء عرب يملكون المال لمساعدة أهالي القدس، لأن من يُعول على الأنظمة الرسمية، لا يُعول عليه، ففي عام 1995، وصل رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك يتسحاق رابين، إلى المؤتمر الاقتصادي في عمان الذي شارك فيه العرب والمسلمون، وأعلى المنصة وقال لهم: جئتكم من القدس، العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل، وغني عن القول إن أحداً من الزعماء لم ينبس ببنت شفة.

ما هو السبب الذي يدفع هؤلاء الأثرياء العرب للإلحاح عن استثمار الأموال في القدس؟ لا نريد منهم أن يفهموا بأن الشعب الفلسطيني هو شعب المتسولين. لا، عليهم أن يفهموا أن السلطات الإسرائيلية الرسمية والجمعيات الخاضعة تعمل على تهجير أهالي القدس ونمارس سياسة التطهير العرقي في المدينة المقدسة، والوضع يتحول يوماً بعد يوم من سيء إلى الأسوأ وهم يتفرجون ويواصلون الاستثمار في ملاعب الكرة الأوروبية. التطهير العرقي الذي تطبقه الدولة العبرية عن طريق بلدية الاحتلال،